مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 6 / العـــــــدد:1 (2021)، ص 821-833.

الأزمة السورية وانعكاساتها على علم العلاقات الدولية

The Syrian crisis and its repercussions on the science of international relations

حوسين بلخيرات. جامعة زيان عاشور – الجلفة- الجزائر، houhoubelkhir@gmail.com

تاريخ الاستلام: 30 /2021/04 تاريخ القبول: 18 /2021/05 تاريخ النشر: 2021/06/05

ملخص:

يهدف هذا المقال الى رصد مدى تأثيرات الأزمة السورية كحالة واقعية تحليلية في اتجاه تقديم إضافات على المستوى النظري ، حيث نـــدافع على أطروحة مركزية مفادها أن تفاعلات الأزمة السورية في تطوراتها المختلفة لم تنحصر انعكاساتها فقط على المستوى العملي ، بل علـــى المستوى النظري أيضا ، سواء ما تعلق بإضفاء دلالات جديدة لمفاهيم معينة ، أو من خلال تشكيل خلفية واقعية لطـــرح مفـــاهيم نظريـــة جديدة .

كلمات مفتاحية : الأزمة السورية. علم العلاقات الدولية .السيادة الهجينة. المعضلة الأمنية المركبة .

Abstract:

This article aims to monitor the extent of the effects of the Syrian crisis as a realistic and analytical case in the direction of providing additions at the theoretical level, as we defend a central thesis that the interactions of the Syrian crisis in its various developments are not limited to their repercussions only on the practical level, but on the theoretical level as well, whether they are related By adding new connotations to specific concepts, or by forming a realistic background for proposing new theoretical concepts.

Keywords: Syrian crisis. Science of international relations. Hybrid Sovereignty. The complex security dilemma

. 1.مقدمة:

تعتبر الأزمة السورية من أعقد الأزمات التي حصلت في الواقع الدولي منذ بداية القرن الواحد والعشرون ، وبالرغم من الطابع الداخلي لهذه الأزمة إلا أنها عمليا تتفاعل على ثلاث مستويات داخلي وإقليمي ودولي ارتباطا بسلوكيات القوى الإقليمية والدولية اتجاه هذه الأزمة حيث تمارس عديد القوى تدخلها المباشر في تفاعلاتها ، وبالرغم من الآثار العملية المتنوعة التي خلفتها الأزمة السورية في تطوراتها المختلفة إلى غاية المرحلة الراهنة ، إلا أن الاهتمام الأساسي في هذه الدراسة لا يتعلق بإحصاء هذه الآثار بقدر ما يرتبط برصد النتائج النظرية للازمة السورية ، أو بمعنى آخر استكشاف الإضافات النظرية التي يتيحها تحليل الأزمة السورية في تطوراتها المختلفة .

على هذا الأساس فان الدراسة من الناحية المنهجية تثير إشكالية العلاقة بين التنظير والواقع في اتجاه معاكس ، فبدل استخدام أطر نظرية جاهزة في تحليل الأزمة السورية ، فان الغرض الرئيس من هذه الدراسة هو محاولة استخلاص نتائج نظرية من تحليل واقع الأزمة السورية في جوانب مختلفة ، مستعينين في ذلك بالإطار المنهجي المرجعي الذي طرحه " ديرك لايدر " عن العلاقة بين الأطر النظرية والعملية البحثية، ويتساير ذلك مع مكونات التأسيس الابستمولوجي لهذه الدراسة وخاصة ما يتعلق بذلك التفريق المرجعي الذي طرحه " باريتو " بين التنظير النافع والتنظير الصحيح .

وبناءا على التأسيس المنهجي والابستمولوجي للدراسة ، نجتهد في تحديد الإضافات النظرية التي يتيحها تحليل الأزمة السورية ، سواء ما تعلق بتطور دلالات فكرة السيادة الهجينة التي طرحها " كوغان باسيك " ، أو ما يتعلق بطرح مفهوم " المعضلة الأمنية المركبة " كمفهوم مبتكر في التحليل الأمني يضاف الى اجتهادات التنظير حول موضوع الأمن في العلاقات الدولية .

وعليه تتمحور الفكرة المركزية لإشكالية الدراسة حول حدود استخلاص إضافات نظرية من تحليل الواقع العملي للازمة السورية ، وهو ما يعكسه طرح التساؤل المركزي التالي : **ما هي الإضافات النظرية التي يمكن استخلاصها من تحليل واقع الأزمة السورية في تطوراتها المختلفة ؟** ، ونحتاج بالضرورة الى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

أ- ما هي ابرز المعالم في تطورات الأزمة السورية الى غاية المرحلة الراهنة ؟

ب- الى أي مدى تساهم تفاعلات الأزمة السورية في طرح فكرة " المعضلة الأمنية المركبة " كمفهوم مبتكر في التحليل الأمني ؟

ج- ما هو مفهوم " السيادة الهجينة " وما هي الدلالات الإضافية التي تكسبها في إطار التطورات المختلفة للازمة السورية ؟

وعليه نعتقد أن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي طرح ثلاث محاور أساسية : يساهم المحور الأول في شرح التأسيس المنهجي والابستمولوجي للدراسة ، في حين يتطرق المحور الثاني الى مدى إسهام تطورات الأزمة السورية في طرح مفهوم " المعضلة الأمنية المركبة " كمفهوم مبتكر في التحليل الأمني بينما يعالج المحورالثالث معالم تطور فكرة السيادة في العلاقات الدولية وسياق طرح فكرة " السيادة الهجين " والدلالات التي أضفيت عليها من خلال تفاعلات الأزمة السورية .

2. تأسيس الدراسة : مدخل منهجي وابستمولوجي

يحتاج موضوع هذه الدراسة الى تأسيس على مستويين ، يتعلق أولها بالمستوى المنهجي من حيث التوقف عند توضيح السياق المنهجي للعلاقة بين الأطر النظرية والعملية البحثية ، بينما يتعلق المدخل الابستمولوجي بإثارة إشكالية التحيز وتداعياتها على بناء الموضوع .

1.2 المدخل المنهجي : عن العلاقة بين الأطر النظرية والعملية البحثية :

تنقسم الأطر النظرية المستخدمة في حقل العلاقات الدولية الى شكلين أساسيين : النظريات والنماذج النظرية ، وبينما يشير مفهوم النظرية بشكل عام الى مجموعة من المفاهيم والافتراضات والارتباطات المنطقية التي تسعى الى تقديم تفسيرات عامة للسلوكات والظواهر[1] . فان النموذج النظري يعرف بأنه نمط تمثيلي نظري قد يكون معياري يستهدف توجيه السلوك اتجاه موضوع معين وقد يكون امبريقي يستهدف ممارسة الوظيفة الوصفية بالإضافة الى تضمن قدر من الحمولة التفسيرية[2]

إن ما نؤسس من خلاله لموضوع الدراسة في هذا المدخل المنهجي ليس تلك الإشكالية النظرية الشهيرة عن طبيعة العلاقة بين التنظير والواقع في مجال العلاقات الدولية والتي يلخصها " زاليوسكي " بشكل دقيق من حيث أن التنظير يأخذ ثلاث أشكال في علاقته بالواقع فإما التنظير كأداة تحليلية للواقع كما هو وإما التنظير كإطار نقدي لتغيير الواقع ، أو التنظير كممارسة يومية عند صناع القرار[3]. ولكن نثير منهجيا الإشكالية المتعلقة بالعلاقة بين الإطار النظري والعملية البحثية باعتبار هذه الإشكالية ترتبط مباشرة بأهداف الدراسة

إن العلاقة بين الأطر النظرية والعملية البحثية تنازعها ثلاث اتجاهات منهجية حسب التصنيف الذائع الصيت الذي طرحه " ديرك لايدر " : أولها ما يسميه بالاتجاه الإرشادي الذي يعتبر أن الإطار النظري يتبلور كموجه للعملية البحثية في كل مستوياتها ، وبذلك يكون اختبار القدرات التفسيرية للأطر النظرية المختلفة هو الهدف الأساسي للبحث ، بينما يذهب الاتجاه الامبريقي إلى أن العلاقة بين العملية البحثية والأطر التنظيرية تسير في اتجاه معاكس أي أن توليد الأطر النظرية سواءا كانت مفاهيم أو نظريات أو نماذج هو الهدف الرئيس للعملية البحثية ، ويتوج ذلك اتجاه منهجي ثالث يسميه لايدر بالاتجاه التكيفي الذي يتعامل مع اختبار الأطر النظرية وتوليدها كأهداف بحثية متسايرة [4]

إننا نحدد بشكل واضح في هذه الدراسة " الاتجاه الامبريقي " كاتجاه منهجي يحدد طبيعة العلاقة بين الأطر النظرية والعملية البحثية ، من حيث أن توليد مفاهيم نظرية أو إعطائها معاني جديدة هو الهدف الرئيس لموضوع الدراسة استنادا على ما يشكل الواقع الذي استقرت عليه الأزمة السورية حيث يشكل هذا الواقع مصدر الهام لطرح بعض الدعامات النظرية.

2.2 المدخل الابستولوجي : عن الفرق بين التنظير الصحيح والتنظير النافع

نعتقد أيضا انه في إطار التأسيس لموضوع الدراسة ، فانه من المهم عرض هذا الموضوع على تلك الإشكالية الابستمولوجية ذائعة الصيت التي طرحها باريتو عن الفرق التنظير " الصحيح " وهو التنظير الموجه لأغراض علمية تفسيرية بحتة ،

وبين " التنظير النافع" أي التنظير الذي يهدف الى تبرير السلوكيات ونتيجة لهذا التفريق فان المعرفة بالنسبة الى باريتو تبقى نسبية وليست مطلقة مثلما يدعي أصحاب النظرة الموضوعية للمعرفة ، وفي هذا السياق يرى باريتو أن هناك آلية اجتماعية مسؤولة عن تأثير النسبية المعرفية ، فبعض الأفكار تصبح مؤثرة ليس لأنها صحيحة ولكن لأنها نافعة وبعبارة أخرى لأنها تخدم مصالح اجتماعية ويمتلك هذا الميكانيزم وجاهة في هذا السياق فالنظرة النسبية للعلم تم تطويرها في ظرف ثقافي عندما أصبح التواطؤ بين العلم والسياسات مسألة مركزية في الأوساط الفكرية [5]

أن هذا السياق الابستمولوجي الذي طرحه باريتو يكتسب أهميته في معالجة موضوع الدراسة من حيث أن بعض الأفكار النظرية قد تلامس حدة تلك الإشكالية ، ففكرة نظرية مركزية في هذه الدراسة من مثل فكرة " المعضلة الأمنية المركبة ، تضفي على مفهوم المعضلة الأمنية كمتغير تحليل مركزي في الدراسات الأمنية سياق ابستمولوجي مختلف من حيث انها قد تتحدد في إطار التنظير النافع وليس فقط التنظير الصحيح

ويرتبط ذلك بأحد الاعتبارات المعرفية الرئيسية في توظيف المفاهيم وهي التي تشير الى أن تحليل المفاهيم يتضمن عنصرا رئيسيا مفاده تتبع السيرورة الدلالية للمفهوم ، من حيث التفريق بين دلالته الأصلية والدلالات التي تكسبها مع مرور الوقت ، وهو ما ينطبق في هذه الدراسة على مفهوم " السيادة الهجينة " ، اذ أن الدلالات الأصلية لهذا المفهوم لوصف الوضع السيادي في المنطقة العربية ، تختلف عن الدلالات التي تكسبها هذا المفهوم فيما بعد بناءا على تطورات الأزمة السورية

3. الأزمة السورية والمعضلة الأمنية المركبة

نقترح في هذه الدراسة مفهوم " المعضلة الأمنية المركبة " كمفهوم مبتكر في التحليل الأمني ، يعبر عن تجاوز البعد الأحادي فمفهوم المعضلة الأمنية سواء في بعدها الولي أو في بعدها الداخلي ، وقبل التطرق الى هذا المفهوم المقترح (المعضلة الأمنية المركبة) من المهم التوقف عند الإسهامات النظرية التي طرحت حول المعضلة الأمنية كمفهوم ومتغير تحليلي.

1.3 المعضلة الأمنية في بعدها الداخلي :

ارتبطت الإسهامات النظرية المتعلقة بالمعضلة الأمنية الداخلية بشكل كبير بإسهامات " باري بوزان " و " أولي وايفر " حول الأمن المجتمعي ، وقد طرحت المعضلة الأمنية في بعدها الداخلي بتسميات مختلفة : المعضلة الأمنية الداخلية ، المعضلة الأمنية المجتمعية.

إن المعضلة الأمنية المجتمعية (الداخلية) كانت إسقاط مباشر لفكرة المعضلة الأمنية الدولية على المستوى الداخلي ، فمثلما أن المعضلة الأمنية الدولية يفسر عند الواقعيين بشكل كبير النزاعات على المستوى الدولي ، فانه بالنسبة لمقاربة الأمن المجتمعي يمكن تكييفه لتفسير النزاعات الداخلية أيضا ، فإذا كانت المعضلة الأمنية على المستوى الدولي تتأثر بشكل كبير بفكرة الفوضى الدولية أي عدم وجود سلطة مركزية تقيد سلوك الدول ، فانه بالنسبة لمقاربة الأمن المجتمعي فان المعضلة الأمنية المجتمعية تنشأ من انهيار السلطة المركزية داخل الدولة.

ففي حالة حدوث هذا الانهيار فان المعضلة الأمنية المجتمعية تنشأ بشكل ألي من خلال اندفاع الجماعات المجتمعية المختلفة لتشكيل ما تسمى بحدود التقسيم حيث يفكر أفراد الجماعات الاجتماعية الفرعية داخل مجتمع معين ليس فقط في إعلان الولاء لجماعاتهم ولكن أيضا في إقصاء أفراد الجماعات الأخرى وقد تحدث المعضلة الأمنية المجتمعية عن طريق تدخل طرف خارجي يحفز الحالة النزاعية بين الجماعات المختلفة[6]

2.3 المعضلة الأمنية في بعدها الدولي

يمكن للإجراءات التي يتخذها احد الأطراف لأمنه ،أن يُنظر إليها على أنها تهديد لأمن الطرف الآخر حتى لو كان الطرفان يريدان فقط الدفاع عن أمنهما ، وبالتالي من المرجح أن يتخذ الجانب الآخر إجراءات مضادة ضد تلك الإجراءات الدفاعية، و يميل التفاعل بين هذه التدابير والتدابير المضادة إلى تعزيز مخاوفهم وشكوكهم بشأن نوايا بعضهم البعض ، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة

يتراكم فيها كل طرف مزيدًا من القوة دون أن يجعل نفسه بالضرورة أكثر أمانًا ، من خلال آلية التعزيز الذاتي أو ردود الفعل الإيجابية. يمكن أن تؤدي هذه الحلقة المفرغة أيضًا إلى صراعات مأساوية وغير ضرورية – تهديدات بالحرب أو الحرب، و يمكن تنظيم شدة المعضلة الأمنية من خلال العوامل المادية والواقعية النفسية، وعلى هذا النحو ، فإن المعضلة الأمنية لها ثمانية جوانب رئيسية على الأقل[7]

1- المصدر النهائي للمعضلة الأمنية هو الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية

2 – في ظل الفوضى ، لا يمكن للدول أن تكون متأكدة من نوايا بعضها البعض الحالية والمستقبلية. نتيجة لذلك ، تميل الدول إلى الخوف من بعضها البعض (أو احتمال أن يكون الطرف الآخر مفترسًا).

3 – المعضلة الأمنية غير مقصودة في الأصل: يمكن أن توجد معضلة أمنية حقيقية فقط بين دولتين واقعيتين دفاعيتين (أي الدول التي تريد الأمن فقط دون أن تنوي تهديد الأخرى).

4- بسبب عدم اليقين بشأن نوايا بعضنا البعض والخوف ، تلجأ الدول إلى تراكم القوة أو القدرات كوسيلة للدفاع ، وهذه القدرات تحتوي حتما على بعض القدرات الهجومية

5- إن ديناميكيات المعضلة الأمنية تعزز نفسها بنفسها وغالبًا ما تؤدي إلى دوامات (غير مقصودة وسيئة) مثل تدهور العلاقات وسباق التسلح.

6- تميل ديناميكيات المعضلة الأمنية إلى اتخاذ بعض التدابير لزيادة الأمن – على سبيل المثال ، تجميع قدرات هجومية غير ضرورية – هزيمة ذاتية: مزيد من القوة ولكن أمان أقل

7- يمكن أن تؤدي الحلقة المفرغة الناتجة عن المعضلة الأمنية إلى نتائج مأساوية ، مثل الحروب غير الضرورية أو التي يمكن تجنبها.

8- يمكن تنظيم شدة المعضلة الأمنية من خلال العوامل المادية والنفسية

3.3 المعضلة الأمنية المركبة كمفهوم مبتكر على ضوء تفاعلات الأزمة السورية

تعتبر النظرية الواقعية النيوكلاسيكة أهم من أشار الى " تساير " ، معطيات البيئة الداخلية والخارجية في التأثير على السلوك والإستراتجية الأمنية التي تبعها الدولة ، ويرى " شويلر " في نفس السياق أنه كلما كان هناك توازن في توازن علاقة الدولة بالمجتمع داخليا كلما كانت هناك كفاءة أفضل للدولة في مواجهة التهديدات الخارجية ، والعكس صحيح [8] ،كما يرى كرستنسن في نفس السياق بأن فهم السياسات الأمنية للدول لا يجب أن تتم من خلال التركيز على مستوى تحليلي واحد وإنما من خلال الجمع بين المستوى المحلي والمستوى الدولي حيث أن صناع القرار مجبرين على تبرير استراتجياتهم الأمنية التي يتبعونها على المستوى الداخلي وليس أن تكون هذه الاستراتجيات مجرد استجابة لمعطيات البيئة الدولية حيث يرى كرستنسن أن صنع الإستراتجية الأمنية للدولة يتأثر بعملين أساسيين : – الخيارات المحدودة التي يطرحها النسق الدولي – القدرة على تعبئة الموارد من البيئة الداخلية[9] ، و يضاف الى الجهود النظرية التي تحاول الجمع بين العوامل الداخلية والخارجية في التحليل الأمني ما طرحه " ستيفن دافيد " في نظريته الموسومة " نظرية التوازن الجمعي " ، والتي يرى أنها مخصصة لتحليل السلوك الأمني لدول العالم الثالث حيث تقوم هذه النظرية على أربع افتراضات أساسية[10]

أ- بالرغم من تعرض دول العالم الثالث لكلا النوعين من التهديدات (الداخلية والخارجية) إلا أن نظرية التوازن الجمعي تعتبر ان قادة دول العالم الثالث يعطون الأولوية للتهديدات الداخلية

ب- ضعف الشرعية السياسية للقادة هو الذي يزيد من احتمالية التهديدات الداخلية

ج- الفرد صانع القرار هو مستوى التحليل الأساسي في التحليل الأمني

د- لا يمكن فهم قرارات التحالف لقادة دول العالم الثالث دون الرجوع الى مضمون التهديدات الداخلية لهؤلاء القادة

وتحمل هذه الأطر النظرية تفسيرات محددة للأبعاد الأمنية للازمة السورية من خلال ما يلي :

*- محدودية خيارات التحالف التي تتيحها البيئة الدولية للدولة السورية (روسيا وإيران) بالإضافة الى ضعف القدرة على تعبئة الموارد الداخلية نظرا لان البيئة الداخلية كانت في حد ذاتها مصدر تهديد (كما يرى كرسنسن) أثرا على مضمون الإستراتجية الأمنية التي تتبعها الدولة السورية.

*- انهيار التوازن بين المجتمع والدولة داخليا (كما يرى شويلر) أثر على كفاءة الدولة السورية في مواجهة التهديدات الخارجية (الاعتداءات الإسرائيلية والتركية والأمريكية)

*- إعطاء الأولوية لمواجهة التهديدات الداخلية (كما يرى ستيفن ديفيد) هو الذي يفسر عدم إعطاء الأولوية لمواجهة التهديدات الخارجية

وبالرغم من الأهمية القصوى للإسهامات النظرية المختلفة التي تم طرحها حول تمازج العوامل الداخلية والخارجية في تحليل السلوك والاستراتجيات الأمنية للدول ، إلا أن المفهوم التحليلي الذي نقترحه في هذه الدراسة (أي مفهوم المعضلة الأمنية المركبة) يملك قدر من التمايز عن الأطروحات السابقة من حيث اعتباره إستراتجية مستحدثة لاستهداف الدول ، أي أن خلق المعضلة الأمنية المركبة هو إستراتجية مقصودة لاستهداف الدول ونقصد بالمعضلة الأمنية المركبة " الوضع الذي تتعرض فيه الدولة لجملة من التهديدات الداخلية والخارجية المتزامنة والذي يؤثر بالضرورة على ضبط الإستراتجية المناسبة لمواجهة هذه التهديدات " ، حيث تتأثر الإستراتجية الأمنية للدولة التي تتعرض لوضع معضلة أمنية مركبة من خلال المظاهر التالية التي تجسدت في وضع الدولة السورية :

1- اضطراب عملية تشكيل التحالفات الخارجية لمواجهة التهديدات الداخلية : ويمكن تلمس ذلك من خلال عجز الدولة السورية عن التحالف مع تركيا لمواجهة تهديد مشترك (قوات سوريا الديمقراطية) نظرا لحدة السلوك التركي كتهديد خارجي في حد ذاته مما يؤثر على قدرة الدولة على مواجهة كلا النوعين من التهديدات الداخلي والخارجي .

2 – الصعوبة في توزيع القدرات الدفاعية للدولة لموازنة مواجهة التهديد الداخلي والخارجي المتزامن: ويفسر احد حلفاء النظام السوري عدم الرد على الاعتداءات الإسرائيلية بما يلي " سورية بين أولويتين، المعركة مع الداخل والجماعات الإرهابية، وهذه المعركة لم تنته في الداخل، أو الاستدراج إلى حرب مع الكيان الإسرائيلي وهذا لا يخدم الهدف الأول"[11]

3- المعضلة الأمنية المركبة والسيادة الهجينة : يؤثر خلق المعضلة الأمنية المركبة بالضرورة على الوضع السيادي للدولة من خلال خلق وضع سيادي غير طبيعي (السيادة الهجينة) كما سيتم شرحه لاحقا

4. الأزمة السورية وتطور دلالات مفهوم السيادة الهجينة

ارتباطا بفكرة المعضلة الأمنية المركبة فانه من وجهة نظرنا فان أحد التطورات النظرية التي ارتبطت بنتائج الأزمة السورية هي تطور دلالة مفهوم " السيادة الهجينة " والذي تحول من مفهوم يصف وضع خاص لممارسة وضع السيادة في المنطقة العربية كما طرح في أعمال " كوغان باسيك " ، إلى استهداف تحويله إلى نمط سيادي عام في المنطقة بدلالة مختلفة استغلالا للازمات الداخلية ابتداء من نتائج الأزمة السورية ،ونحتاج لتوضيح ذلك إلى مراجعة التطورات المختلفة التي عرفها مبدأ السيادة في العلاقات الدولية عبر مراحل مختلفة

1.4 معاهدة وستفاليا والمفهوم التقليدي للسيادة

هناك حقيقة تاريخية لا يمكن تجاوزها وهي أن المفهوم التقليدي للسيادة قد ارتبطت بشكل مباشر باتفاقية وستفاليا (24 نوفمبر 1648) ، والتي أنهت ما يسمى في التاريخ الأوربي بحرب الثلاثين عاما ، ولقد تبلور المفهوم التقليدي للسيادة حسب" ام . جي. بالون" ، باعتباره يشير إلى أن الدولة ذات السيادة لا تستطيع أن تعلم دولة أخرى كيف تدبر أمورها كما لا يمكن أن يعلمها أحد كيفية إدارة أمورها الخاصة بها ، لان التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة يعد غير مشروع كما يعد عدوانا يستحق ردا قويا[12].

لقد عرف فيما بعد المفهوم التقليدي للسيادة باعتباره يعني ترتيبات مؤسسية لتنظيم الحياة السياسية المبنية على مبدأين : الأرض ، وإبعاد القوى الخارجية عن البني السلطوية المحلية ، على هذا الأساس تتبلور فكرة السيادة في المفهوم التقليدي باعتبارها صفة مطلقة سواء ما تعلق بالبعد الداخلي للسيادة أي السيطرة الداخلية الفاعلة على الأرض التابعة للدولة ، أو ما يسمى بالسيادة المحلية ، وأيضا في البعد الخارجي المتعلق بعدم وجود سلطة عليا خارجية وهو ما يكرس المساواة السيادية بين الدول بغض النظر عن اختلاف خصائصها أو ما تسمى بالسيادة الشرعية[13]

2.4 مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتدويل مفهوم السيادة

وكذلك الاجتهادات النظرية لنقد مفهوم السيادة التقليدي خصوصا تلك التي ترتبط بتأثيرات العامل الاقتصادي في الواقع الدولي كما في أطروحات المنظورين الليبرالي والماركسي ، إلا أن الانعطافة الملموسة نظريا وعمليا لمفهوم السيادة التقليدي جاءت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة،

على المستوى النظري يمكن التوقف عند اجتهادات المنظور البنائي الذي أصبح يعرف سيادة الدول باعتبارها بنية اجتماعية وليس كيان مادي ، وهو ما يجعل هذا المبدأ قابل للتغير كلما تشكلت أعراف دولية جديدة أو بنية ثقافية جديدة للنظام الدولي[14] ، ويتساير هذا الطرح النظري مع التطورات العملية التي عرفها مبدأ السيادة ارتباطا بالأعراف الدولية الجديدة التي تشكلت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو ما اصطلح عليه بفكرة " تدويل السيادة " .

ويشير " تدويل السيادة " إلى أن القداسة التي أحاطت بحق الدولة في العمل بقوانينها وحقها في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل فلقد أصبح لممارسة الحقين شروط من منظور المسآلة الدولية، إذ تم تدويل السيادة واشتملت عملية التدويل على توسيع لأبعادها الخارجية فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة أهمها ألا يتسبب من جراء ممارسة تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام الدولي وفي كثير من الحالات تم تجاوز الحقوق التقليدية للسيادة.،ولذلك فان شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصرا للفوضى والاضطراب في المجتمع الدولي و لم يعد السؤال كيف تكون آمنا من التدخل الخارجي ولكن كيف تحافظ على النظام الدولي المتداخل والذي تعتمد عليه الدول الأخرى، فالمجتمع الدولي يقوم على الاستقرار وتمزق هذا الاستقرار يضر بالدول الأخرى المعتمدة في رخائها عليه بمعنى أن ممارسة حقوق السيادة يجب ألا يتسبب في عدم استقرار هذا المجتمع بصورة غير مقبولة، ولذلك فان إسهام الدولة في تحقيق التوازن والاستقرار للنظام لدولي ، هو الذي يمنحها حق السيادة ، فالأساس الأول لسيادة الدولة أصبح مدى إسهامها في استقرار النظام والمجتمع الدولي[15].

3.4 الأزمة السورية وتطور مفهوم السيادة الهجينة :

ندافع في هذه الدراسة عن طرح رئيس مفاده أن النتائج التي استقرت عليها الأزمة السورية تشير الى وضع مختلف لمفهوم السيادة يختلف عن مفهومها التقليدي التي سادت منذ معاهدة وستفاليا ، وكذلك يتجاوز فكرة تدويل السيادة التي طرحت منذ نهاية

الحرب الباردة ، وقبل التطرق الى هذا التطور النظري نحتاج الى التذكير أن إشكالية السيادة في المنطقة العربية قد أثيرت من سياقات مختلفة يتأثر بعضها بعوامل تاريخية وأخرى سياسية وكذلك عوامل أيدلوجية.

في إحدى هذه السياقات يعتقد "نزيه الايوبي" مستندا الى رأي جاكسون ورزنبورغ أن إشكالية السيادة في المنطقة العربية تقع في إطار إشكالية السيادة بالنسبة لدول العالم الثالث بشكل عام من حيث ارتباطها بهشاشة مفهوم الدولة ، وعلى أساس ضرورة التفريق بين مفهوم قانوني حقوقي للدولة ومفهوم سوسيولجي امبريقي ، فالكثير من أقطار العالم الثالث من وجهة النظر هذه هي دول بالمعنى الأول لا غير ذلك أن النمط الإنمائي لظاهرة الدولة في العالم الثالث كان نقيض لنمط الدولة الأوربي والغربي ، ففي النمط الأخير تطورت " الدول " بصفتها كيانات سياسية وعسكرية واجتماعية أولا ، ثم سعت من خلال التنافس والحرب الى الحصول على الاعتراف القانوني بوجودها ، أما في أرجاء كثيرة من العالم الثالث فان الدولة ظهرت أول ما ظهرت بالمعنى القانوني بصفتها جزءا من التراث الاستعماري قبل أن تكون قد تطورت عوامل اجتماعية وتنظيمية كافية لان تجعل منها دولة حقيقية[16]

وفي سياق آخر يثير الفكر السياسي القومي العربي إشكالية السيادة بالنسبة للدولة القطرية العربية ، من حيث وجود تضارب بين وجهي السيادة المرتبط أحدهما بمفهوم الدولة ، بينما يرتبط الآخر بمفهوم " الأمة " ، إذ تؤكد وجهة النظر هذه أن العرب لا يعيشون في إطار " دولة – امة واحدة " بالمعنى الأوربي الكلاسيكي ، ولكنهم يشكلون امة واحدة بالمعنى العربي الكلاسيكي والذي يشير الى وجود جماعة تاريخية تشترك في منظومة قيم واحدة وتتماهى مع تاريخ واحد فحتى لو لم تكن تكن هناك " دولة – امة " عربية ، فان هناك " امة – جماعة " تؤكد نفسها في اغلب الوقت الى جانب الدولة القطرية أو ضدها[17].

لكن ما نقصده بتأثير الأزمة السورية على تطور فكرة " السيادة الهجينة " هو سياق مختلف عن الطرحين السابقين في إطار مناقشة إشكالية السيادة في المنطقة العربية ، و بالرغم من أن مصطلح " السيادة الهجينة " ليس مصطلحا جديدا من حيث نحته ، حيث طرح هذا المفهوم منذ سنة 2005 من طرف " كوغان باسيك " في مؤلفه " السيادة الهجينة في المشرق العربي : حالات الأردن ، العراق ، الكويت " ، لكن طرح هذا المفهوم جاء ليفسر بشكل ما العلاقات الخاصة التي تجمع بين مجموعة من الدول في منطقة المشرق العربي من حيث حدوث ما يسميه كوغان بالتشوه في ترسيخ مفهوم السيادة على النمط الوستفالي الغربي في دول المشرق العربي إذ بالرغم من رسم الحدود السيادية للدول إلا أن الروابط الاجتماعية التقليدية التي تجمع شعوب هذه المنطقة تحول دون ترسخ كامل لمفهوم السيادة الوستفالي وهو ما استقر في النهاية على ما يسميه " كوغان " بنوع من السيادة الهجينة التي تحترم الحدود السيادية للدول من الناحية القانونية وتتجاوز هذه الحدود من الناحية الاجتماعية.[18]

وندافع في هذه الدراسة على إن إحدى النتائج الرئيسة للازمة السورية على الصعيد النظري هي تطور دلالة فكرة السيادة الهجينة من حيث الوضع الذي استقرت عليه الدولة السورية في المرحلة الراهنة ، أين تكسبت فكرة السيادة الهجينة دلالة جديدة تمكن تلمس معناها من حيث أنها تشير الى "الدولة التي لا تتمتع بسيادة مكتملة بشكل تام ولا بسيادة منقوصة بشكل تام " وهو التعريف الذي نعتقد انه ينطبق على وضع الدولة السورية خصوصا في الوقت الراهن في إطار البعد السيادي الخارجي ، إذ بالرغم من وجود مؤسسات رسمية للدولة السورية إلا أنها لا تستطيع أن تتعامل بموقف سيادي كامل مع الوجود العسكري الأجنبي في الدولة السورية .

وترتبط مجموعة من الدول بالتواجد العسكري الأجنبي المباشر في سوريا عبر مجموعة من القواعد ونقاط الارتكاز العسكرية ، لكن يمكن بصفة عامة تصنيف هذا التواجد الى ثلاث اتجاهات :

-* **التواجد العسكري الأجنبي المرتبط بإطار تعاقدي** : يتجسد التواجد العسكري الروسي المباشر في سوريا من خلال كل من ميناء طرطوس وقاعدة حميميم، وكلا المنشأتين العسكريتين لها أهمية إستراتجية حيوية بالنسبة لروسيا.

إن أهمية موقع مدينة طرطوس في شرق البحر الأبيض المتوسط دفع روسيا الى الاهتمام المبكر بالتواجد العسكري في هذه المنطقة ، إذ تم استئجار هذا الميناء من طرف الاتحاد السوفياتي منذ سنة 1971 وذلك بالرغم من الانقطاع في تفعيل الاستفادة الإستراتجية من هذا الميناء عبر السنوات المتعاقبة ، لكن عودة الأهمية الحيوية لهذا الميناء في الإدراك الاستراتجي الروسي عادت منذ سنة 2015 فبالنسبة لميناء طرطوس فانه يتيح لروسيا امتلاك ميناء في المياه الساخنة بعيدا عن البحر الأسود المغلق ، ويتيح لها إسقاط قوتها في مياه كل من البحر المتوسط أو الأحمر ، وأيضا في المحيط الأطلسي (عبر جبل طارق) ، والبحر الهندي (عبر قناة السويس) ، وتساعد هذه النقطة الإستراتجية المركزية على زيادة الوجود الروسي في الشرق الأوسط وهدم الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ، وأيضا تقض القيداة الامريكية التي تترعض للانتقاد على نحو متزايد في المنطقة

أما قاعدة حميميم فتوجد على بعد 20 كلم من الجنوب الشرقي لمدينة اللاذقية الساحلية وعلى بعد 60 كلم من شمال ميناء طرطوس ، ويمكن للمجموعة طرطوس – حميميم أن تدعم بالدفاعات الجوية المضادة للطائرات من اجل إنشاء منطقة " عدم وصول " تشمل قطاعات مختلفة تغطي أجزاء من المجال الجوي الإقليمي[19].

*– **التواجد العسكري الأجنبي المرتبط بحالة عدوان** : يشير مفهوم العدوان حسب التعريف الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة الى " استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة ضد دولة ذات سيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى أو بأي شكل يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة " ، وعمليا قد تتحايل الدول على مفهوم العدوان لتبرير استخدامها للقوة العسكرية من خلال اللجوء الى أنماط تبررها على أنها نوع من أنواع الدفاع عن النفس وليس عدوانا مثل ما تسمى لحالة الضرورة والتي تعرف بأنها الحالة التي تهدد فيها الدولة في وجودها وكيانها ذاته إذا ما التزمت بالقواعد القانونية العادية وقد تضطر الى انتهاك تلك القواعد ، أو في إطار ما تسمى الحروب الاستباقية والتي عرفت بأنها استخدام القوة العسكرية في الهجوم من قبل دولة على دولة أخرى بشكل استباقي مما يحول دون تعرض الدولة المستخدمة له لهجوم ما[20] ونشير في هذا السياق الى التدخل العسكري التركي في سوريا والذي يأخذ شكل عدوان ، بالرغم من اجتهادات الخطاب الرسمي التركي في تبرير هذا التدخل من الناحية القانونية ، لكن كل المسوغات القانونية التي تطرحها تركيا المتعلقة بالحق الشرعي في الدفاع إلا كل هذه الأنواع من المبررات لا تنفي أن التدخل العسكري التركي في سوريا يتطابق مع مفهوم العدوان كما هو منصوص عليه قانونيا[21]

***- التواجد العسكري الأجنبي المرتبط بأهداف إستراتجية** : ونشير هنا بشكل رئيس للتواجد العسكري الأمريكي والذي يستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتجية [22]

1منع إيران من إنشاء خط أو أكثر من خط تواصل بري عبر الأراضي العراقية من إيران إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط في سوريا ولبنان لحرمانها من خط الإمداد للمجموعات الشيعية المسلحة التي يمكن أن تشكل تهديداً مزدوجاً لكل من حليفي الولايات المتحدة الأردن والكيان الإسرائيلي .

2.موازنة النفوذ الروسي والتواجد الدائم على شواطئ البحر الأبيض المتوسط في القاعدة البحرية في محافظة طرطوس على الساحل السوري.

3.خلق حالة من التوازن العسكري في الأجواء السورية بعد إقامة روسيا قاعدة جوية لها بشكل دائم في محافظة اللاذقية.

4.تعزيز علاقات التحالف الاستراتيجي مع القوى الكردية

5.يشكل التواجد العسكري الدائم للولايات المتحدة في سوريا وفي قواعد جوية بديلاً احتياطياً عن قاعدة أنجرليك التركية ذات الأهمية في الحرب على الإرهاب فيما إذا تعمقت حدة الخلافات مع تركيا.

كل هذه الأنواع من التواجد العسكري الأجنبي في الدولة السورية تلامس ما أسميناه الدلالات الجديدة لمفهوم " السيادة الهجينة " ويظهر ذلك من خلال المظاهر التالية :

أ- بالرغم من أن ما يميز التواجد العسكري الروسي المباشر في سوريا هو الارتباط بإطار تعاقدي اتفاقي مع الحكومة السورية ، ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن هذا التواجد يلامس ما ندافع عنه في هذا المقال من حيث انعكاسات الأزمة السورية على تطورات دلالة فكرة " السيادة الهجينة " وهذا يظهر أبرز ما يكون في مضمون المعاهدة الروسية السورية (26 أوت 2015) والتي تنص في البند السادس والسابع على ما يلي :[23]

*- القوات العسكرية الروسية يجب أن تكون محصنة من القضاء السوري المدني والإداري .

*- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لمجموعة الطيران الروسي محصنة، ولا يجوز لممثلي الجمهورية العربية السورية الولوج إلى أماكن وجود مجموعة الطيران الروسي إلا بموافقة قائد المجموعة .

*- -الجنود وعائلاتهم يتمتعون بالامتيازات التي تضمنها اتفاقيات فيينا المنظمة للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

*- - تتولى الجمهورية العربية السورية مسؤولية تسوية جميع المطالبات التي قد تتقدم بها أطراف ثالثة نتيجة الأضرار الناجمة عن أنشطة المجموعة الجوية الروسية وأفرادها.

ب- من الناحية التاريخية فان تعريف مفهوم العدوان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة كان باقتراح المندوب السوري في منظمة الأمم المتحدة ومع ذلك يلاحظ تعطل في تفعيل حق الدفاع الشرعي كحق سيادي أصيل للدول من طرف الدولة السورية اتجاه الاعتداءات الخارجية ويجد ذلك تفسيره – كما شرحنا سابقا- في خلق المعضلة الأمنية المركبة كإستراتجية تعطل قدره الدول على مواجهة التهديدات الخارجية إما من خلال اضطراب تشكيل التحالفات أو ضعف الموازنة بين التهديدات الداخلية والخارجية في ضبط السياسة الدفاعية .

5. الخاتمة

بالرغم من الآثار العملية الواسعة للازمة السورية إلا أن مدار هذه الدراسة كان محاولة استكشاف الإضافات النظرية التي يمكن استنتاجها من خلال تحليل هذه الأزمة حيث تم التوصل الى ما يلي :

1 بالرغم من أهمية الأطروحات النظرية حول فكرة التمازج بين العوامل الداخلية والخارجية في التحليل الأمني بالنسبة الى تحليل الأبعاد الأمنية للازمة السورية ، إلا أننا نطرح مفهوم " المعضلة الأمنية المركبة " كمفهوم مبتكر في التحليل الأمني وبخلاف كل ما ورد في الأطر النظرية من أن المعضلة الأمنية هي وضع غير مقصود ، فإننا نطرح مفهوم المعضلة الأمنية المركبة باعتباره وضع مقصود يندرج ضمن استراتجيات استهداف الدول ، وهو ما نراه يفند المنطلق الابستمولوجي حول فكرة المعضلة الأمنية من حيث أنها ترتبط بالتنظير الصحيح فقط ، بل أننا نراه ترتبط أيضا بالتنظير النافع حسب التصنيف ذائع الصيت الذي طرحه باريتو.

2 الاهتمام في هذه الدراسة برصد تطور الدلالات النظرية لمفهوم السيادة الهجينة كما وردت في الأعمال الأصلية لكوغان باسيك ، حيث نعتقد أن تفاعلات وتطورات الأزمة السورية أضفت دلالات مختلفة تماما لفكرة السيادة الهجينة مرتبطة بنشأة وضع سيادي غير طبيعي في الدولة مفاده وصول الدولة الى حالة من الوضع السيادي غير المكتمل بشكل تام وغير المنقوص بشكل تام ، وننبه الى خطورة استغلال الأزمات الداخلية في الدول لخلق هذا النوع من النمط السيادي الهجين خصوصا وأنه يرتبط بشكل مباشر بفكرة المعضلة الأمنية المركبة كإستراتجية مقصودة.

3 هناك تطوير مستمر في الاستراتجيات الموجهة لغرض استهداف الدول العربية ، من التدخل العسكري المباشر (النموذج العراقي) ، الى تحفيز النزاعات العرقية(النموذج السوداني) الى خلق المعضلة الأمنية المركبة (النموذج السوري)

6. قائمة المراجع:

أولا – الكتب

– بالون ام. جي ترجمة احمد سعود حسن . **الهيمنة والمساواة في السيادة :نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية** (. دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب .2015

– الزبيدي ، حسن كاظم .**الدولة القطرية العربية : مضامين وإشكاليات ..مقاربة نظرية.** عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية 2008

– ونت ، الكسندر ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي . **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** . الرياض: منشورات جامعة الملك سعود .2006

– الأيوبي .نزيه، ترجمة امجد حسن.لبنان .**تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط** .بيروت : المنظمة العربية للترجمة 2010

-Bacik ,Gokhan .**Hybrid Sovereignty inThe ArabMiddelEast.** , New York :Palgrave Macmillan2008.
- Bhattacherjee, Anol **Social Science Research :Principles , Methodes,And Practices** .USA : University of South Florida.2012
- Layder, Derek **Sociological practice: Linking Theory and Social Research**. London:SAGE Publications.1998
- Pareto.V **Traite de sociomogie generale : Oeuvers Complets**.Vol .12. Geneve : Droz. 1988
- Posen B.R. The Security Dilemma and Ethnic Conflict. In: Hanami A.K. (eds) Perspectives on Structural Realism. , New York : Palgrave Macmillan2003..

-. Waltz. Kenneh (**Theory of International Polities**. USA : MA:Addision-Weslycompany.1979
- Zalewski, Marysia **All these theories yet the bodies keep piling up: theory, theorists, theorising**, in: S. Smith, K. Booth & M. Zalewski (Ed.): **International Theory: Positivism and Beyond** .UK.Cambridge: C. U. P 1996.

ثانيا – الدوريات

- حموم ، فريدة **التدخل العسكري التركي في سوريا :اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية .** مجلة اتجاهات سياسية . ع 03. 2018
- ليك ، ديفيد. . **السيادة الجديدة في العلاقات الدولية** . المجلة العربية للدراسات الدولية .ع3-4 . 2004
- قدري ، محمد سعيد). **ثورة في الشؤون الدولية** .قراءات إستراتجية .ع 03. 2008

- Christensen , Thomas J.(**The Contemporary Security Dilemma: Deterring a Taiwan Conflict.** The Washington Quarterly.Vol 25.2002
- Schweller, Randall **"Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In "** International Security .Vol 19. N 01 ,1994
- Steven.David (**Explaining Third World Alignment**".World Politics.Vol 43 N02. 1991
-Tang,Shiping(TheSecurity Dilemma :A Conceptual Analysis".Security Studies. Vol 18. N03.587-623. .2009

ثالثا- المذكرات

- العمري ، زقار مينة .**الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام** .جامعة قسنطينة .كلية الحقوق والعلوم السياسية .2011/2010

رابعا - المواقع الالكترونية

- بيلا، كولوم غويلوم. **الاهمية الجيواستراتجية للقواعد العسكرية المنتشرة في العالم .** 02 مارس 2019 .https://cutt.us/0o4ew . تاريخ الاطلاع 20-12-2020
جد العسكري الأمريكي في سوريا غاياته وآفاقه المستقبلية. 03 نوفمبر 2017 .https://cutt.us/Gg4LX . تاريخ الاطلاع .20-12-2020

- لماذا لا ترد سوريا على الاعتداءات الاسرائيلية ؟ .27 ماي 2020 على الرابط : https://cutt.us/7YfFr . تاريخ الاطلاع 2020/12/20

-Birnbaum Michael. **The secret pact between Russia and Syria that gives Moscow carte blanche.**15jan2016 https://cutt.us/i081B. 20-12-2020

7. هوامش:

[1] Waltz. Kenneh **Theory of International Polities**.(USA : MA:Addision-Weslycompany.1979).p02

[2] Bhattacherjee, Anol **Social Science Research** :**Principles** , **Methodes**,**And Practices** (.USA : University of South Florida2012).p14

[3] Zalewski, Marysia **All these theories yet the bodies keep piling up**: **theory**, **theorists**, **theorising**, in: S. Smith, K. Booth & M. Zalewski (Ed.): **International Theory**: **Positivism and Beyond** .(UK.Cambridge: C. U. P.pp341-346 .)1996

[4] Layder, Derek **Sociological practice**: **Linking Theory and Social Research**. (London:SAGE Publications.1998).pp54-58

[5] Pareto.V **Traite de sociomogie generale** : **Oeuvers Complets**.Vol .12. Geneve : Droz. 1988

[6] Posen B.R. The Security Dilemma and Ethnic Conflict. In: Hanami A.K. (eds) Perspectives on Structural Realism. ,(New York : Palgrave Macmillan 2003).pp85-87

[7] Tang,Shiping(TheSecurity Dilemma :A Conceptual Analysis".Security Studies. Vol 18. N03.587-623 ..2009.pp494-495

[8] Schweller, Randall "**Bandwagoning for Profit**: **Bringing the Revisionist State Back In** " International Security .Vol 19. N 01 ,1994 .p85

[9] Christensen , Thomas J.(**The Contemporary Security Dilemma**: **Deterring a Taiwan Conflict**. The Washington Quarterly.Vol 25.2002 .p15

[10] Steven.David (**Explaining Third World Alignment**".World Politics.Vol 43 N02. 1991.p241

[11] لماذا لا ترد سوريا على الاعتداءات الاسرائيلية ؟ .27 ماي 2020 على الرابط . https://cutt.us/7YfFr : تاريخ الاطلاع 2020/12/20

[12] بالون ام. جي ترجمة احمد سعود حسن . **الهيمنة والمساواة في السيادة :نظرية تقارب المصالح في العلاقات الدولية** (. دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب. 2015. ص 76

[13] ليك ديفيد. . **السيادة الجديدة في العلاقات الدولية** . المجلة العربية للدراسات الدولية .ع3-4 . 2004. ص 18

[14] ونت ، الكسندر ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي . **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية** . الرياض: منشورات جامعة الملك سعود .2006.ص

[15] قدري ، محمد سعيد). **ثورة في الشؤون الدولية**. قراءات إستراتجية .ع 03. 2008

[16] الأيوبي .نزيه، ترجمة امجد حسن.لبنان .**تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط** .بيروت : المنظمة العربية للترجمة 2010. صص 53-54

[17] الزبيدي ، حسن كاظم .**الدولة القطرية العربية : مضامين وإشكاليات ..مقاربة نظرية**. عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية 2008. ص 60

[18] Bacik ,Gokhan .**Hybrid Sovereignty inThe ArabMiddelEast.** ,(New York :Palgrave Macmillan2008.)pp30-36

[19] يلا، كولوم غويلوم. **الاهمية الجيواستراتجية للقواعد العسكرية المنتشرة في العالم** . 02 مارس 2019 .https://cutt.us/0o4ew تاريخ الاطلاع 20-12-2020

[20] العمري ، زقار مينة .**الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام** .جامعة قسنطينة .كلية الحقوق والعلوم السياسية (2011/2010).ص 55

[21] حموم ، فريدة **التدخل العسكري التركي في سوريا :اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية .** مجلة اتجاهات سياسية . ع 03. 2018ص ص 2-11

[22] **التواجد العسكري الأمريكي في سوريا غاياته وآفاقه المستقبلية.** 03 نوفمبر 2017 .https://cutt.us/Gg4LX . تاريخ الاطلاع .20-12-2020

[23] Birnbaum Michael. **The secret pact between Russia and Syria that gives Moscow carte blanche.**15jan2016 https://cutt.us/i081B. 20-12-2020